تقرير: ملف نفط كردستان ما زال معلقا بانتظار تسوية قانونية

تأخر استئناف تصدير النفط العراقي من ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط بسبب مشاكل "فنية" بين بغداد وحكومة إقليم كردستان شمال العراق ، بحسب المتحدث باسم الحكومة.

مر الآن ما يزيد عن ثلاثة أسابيع منذ أن أمرت تركيا بوقف صادرات كركوك العراقية من جيهان. جاء القرار بسبب حكم تحكيم دولي قال إن أنقرة انتهكت اتفاق خط أنابيب عام 1973 بالسماح بتصدير نفط حكومة إقليم كردستان دون موافقة بغداد بين عامي 2014 و 2018.

خط أنابيب النفط الذي يمتد من منطقة كركوك العراقية إلى جيهان هو طريق التصدير الوحيد للخام الذي تنتجه حقول النفط في شمال العراق.

ووقعت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان اتفاقاً مؤقتاً في 4 أبريل / نيسان يمهد الطريق لاستئناف الصادرات ، لكن ذلك لم يتحقق بعد.

وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي لـموقع argusmedia وتابعته "المطلع"، إن:"التأخير في استئناف تصدير النفط مرتبط بشكل صارم بالإجراءات الفنية التي تنتظر التسوية وفق الإطار القانوني". مبينًا أن حل هذه القضايا الفنية "لن يستغرق سوى فترة قصيرة من الوقت".

أشار العوادي إلى أن "شركة تسويق النفط الفدرالية العراقية سومو تجري مفاوضات مع الشركات المسؤولة عن تصدير خام شمال العراق" ، مضيفا أن "المحادثات "تتماشى مع وزارة النفط العراقية وسياسة سومو وأسعار البيع الرسمية الخاصة بها".

ينص الاتفاق بين بغداد وحكومة إقليم كردستان على أن النفط الخام من إقليم كردستان سيتم تصديره بشكل مشترك من قبل وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان وشركة سومو.

تتعلق النقاط الشائكة الفنية بدور سومو الجديد كمسوق لخام حكومة إقليم كردستان ، والذي سيخضع من الآن فصاعدًا للأسعار الرسمية لبغداد.

كما نصت الصفقة على فتح حساب في البنك المركزي العراقي لعائدات نفط كركوك. ستتم إدارة الحساب من قبل حكومة إقليم كردستان ولكن سيكون لبغداد حق الوصول إلى مراقبته ومراجعته.

بشكل منفصل عن المفاوضات الداخلية في العراق ، أمرت محكمة تحكيم في غرفة التجارة الدولية تركيا بدفع 1.47 مليار دولار كتعويض لبغداد لخرق صفقة خط الأنابيب.

لكن أنقرة ما زالت مترددة، في انتظار التوصل إلى اتفاق بشأن الدفع والوضوح بشأن موقف العراق فيما يتعلق بقضية التحكيم الثانية، التي رفعتها بغداد مرة أخرى ، بشأن نفس القضية والمتعلقة بالفترة منذ عام 2018.

وقال العوادي إن "بغداد تجري محادثات مع الحكومة التركية. وردا على سؤال حول ما إذا كان العراق قد تلقى أي ضمانات من الجانب التركي باستئناف صادرات النفط الخام من جيهان عندما تنتهي بغداد وأربيل أخيرًا من اتفاقهما".

وتابع، "طلبت السلطات التركية فترة قصيرة من الوقت لفحص أنابيب النفط إلى التأكد من عدم تعرضهم لأية أضرار بسبب الزلازل المدمرة الأخيرة ".